

محضر الجلسة رقم 262

التاريخ: الثلاثاء 11 جادى الأولى 1441هـ (07 يناير 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصوري، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وخمس وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الحادية عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الحميد الصوري، رئيس الجلسة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين، لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد لحريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين، بمراسلة من وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس، طلب السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة، بتأجيل الأسئلة الموجهة لوزارته إلى جلسة لاحقة، لارتباط السيد الوزير بنشاط ملكي.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين إلى غاية يومه الثلاثاء 7 يناير 2020، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية 18 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية 13 سؤالا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه..

نعم؟

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تتعلق نقطة نظام التي أتقدم فيها باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لتنبية مجلسنا الموقر والرئاسة على الخصوص إلى أمر أساسي وجوهري، يعتبر إخلالا بمسطرة مساءلة المجلس للحكومة، وأتم تعلمون أن الفصل 100 من الدستور أقر حق السؤال لكل برلماني على أن تجيب الحكومة خلال العشرين يوما الموالية لإحالة السؤال عليها من طرف رئاسة المجلس.

وقد نظمت المواد من 241 إلى 256 طريقة ومسطرة ممارسة البرلمان لهذا الحق، حيث نصت المادة 256 على أن الحكومة مطالبة بالإدلاء بالجواب داخل الآجال الدستورية، كما أن الوزير المتغيب لأي سبب ما مطالب بتعيين من ينوب عنه من الوزراء الحاضرين، وإذا تعذر ذلك يمكن للبرلماني التثبت بسؤاله أو تأجيله إلى الجلسة الموالية، وعلى رئيس المجلس أن يخطط رئيس الحكومة بذلك.

على أرض الواقع إننا برلمانا وحكومة نخالف هذه المقتضيات، مما خلق جوا من الاضطراب، حيث حرمت بعض الفرق من برجة أسئلتها لهذه الجلسة، نظرا لغياب القطاعات المعنية بها، ولم تطبق مقتضيات المادة 256. لذا، أدعو رئاسة المجلس إلى اجتماع ندوة الرؤساء بحضور الحكومة لمراجعة مسطرة الأسئلة الشفهية، لأن هناك الكثير ما يقال في هذا الجانب، لأن اليوم مجموعة من الأسئلة راه فات الأجل اللي ممكن تتجاوب عليها، أحنا تنضطرو نسحبو الأسئلة لأن ما تتجاوبناش الحكومة في الوقت، وبالتالي سيكون السؤال راه أخذ المسار ديالو وتجاوب عليه وأحنا باقيين، إذن هذا إشكال بالنسبة لنا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نستهل جدول أعمال..

جواب السيد الوزير؟

السيد المصطفى الرميد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع

البرلمان:

شكرا سيادة الرئيس.

بالنسبة للأسئلة ديال المستشارة المحترمة، أشكرها على تفضلها بإثارة

تتعلق بواقع سياسة عمومية معينة مثلاً: بالنسبة للمالية العمومية، فالمالية العمومية الجهة المعنية بتقديم الإحصائيات هي وزارة الاقتصاد والمالية فهي التي تملكها وهي المؤهلة لكي تقدم الإحصائيات الدقيقة، حينما يتعلق الأمر بالإحصائيات المتعلقة بالتقديرات فبنك المغرب هو صاحب الاختصاص الحصري لتقديم المعطيات لأنها معطيات رقمية تستند إلى واقع ما له علاقة بالموضوع.

لكن، يقع خلاف بالنسبة لموضوع آخر وهو الموضوع المتعلق بالتوقعات لأن التوقعات هي معطيات تنبني على مؤشرات هاذ المؤشرات تختلف حسب النماذج المختلفة والفرضيات المعتمدة عبر العالم ومن مصدر لآخر، وهكذا فإن هذه المؤشرات في النهاية يكون هناك تباين أحيانا وفي كثير من الأحيان يكون تباين طفيف يقع بالنسبة لجميع بلدان العالم.

طبعاً، بالنسبة للمندوبية السامية للتخطيط التي عندها الاختصاصات في هاذ المجال واضحة، وخصوصاً فيه تقدير نسبة النمو وما إليه، لكنه ليس اختصاصاً حصرياً هذا هو الذي يتوقع فيه عادة فيه الاختلاف، مثلاً ما بين 2014 و2018 وقعت اختلافات في تقدير نسبة النمو ولما نعود إلى المعطيات المعلن عنها سواء بالنسبة التي المندوبية السامية للتخطيط أو البنك الدولي مثلاً أو وزارة الاقتصاد والمالية غادي نلقوا ما يسمى بالانحراف، الانحراف بعدد النقط.

بالنسبة للمندوبية السامية بين 2014 و2018 عندها 0.22 فقط، بالنسبة للبنك الدولي عند 0.28، بالنسبة لوزارة الاقتصاد والمالية عندها 0.40 إذن دائماً كلين اختلافات ولكن اختلافات محدودة، وبالطبع كما قلت هي توقعات وهاذ التوقعات يعني ليست بين بعضها البعض يعني اختلافات شاسعة، وهي أيضاً اختلافات وتباينات تقع على مستوى العالم كله، وبالتالي لا مجال للحديث عن التناقضات والتضاربات وإنما اختلافات طبيعية وتقع في اغلب بلدان العالم. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تفاعلاً مع جوابكم القيم نود في الفريق الحركي بسط بعض الملاحظات معززة باقتراحات من شأنها الإسهام في تجويد النظام الإحصائي ببلادنا.

أولاً، لا خلاف السيد الوزير، ما يكتسبه النظام الإحصائي من أهمية لما يوفره من قاعدة بيانات وأرقام الإحصائيات للباحث والفاعل السياسي والاقتصادي وللمختلف المؤسسات وفي صدارتها الحكومة كمنطلق لبلورة

هذا الموضوع، وإن كان للحكومة يعني توضيح، فالتوضيح بالفعل هو ما أشارت إليه السيدة المستشارة، أولاً بالنسبة للفصل 100 من الدستور فهو يمنح الحكومة أجل 20 يوماً للجواب، بالنسبة لـ 256 فإذا تغيب الوزير فإنه يمكن أن ينيب عنه أحداً من زملائه ويمكن إذا لم يكن هناك وزير يجب أن يتم برمجة السؤال الذي يهم المستشار المعني.

في هذا السياق، أؤكد اليوم بأنه كان عندنا سبب اللي القانون واضح فيه، فلذلك فإن تغيب السيد وزير الطاقة عن الحضور كان بالإمكان الفرق المعنية أن تبرمج أسئلة أخرى أو أن تتسكك إذا أرادت بالأسئلة التي تعنيها، ونحن حينئذ نكون محتكمين لنص القانون، خاصة الفصل 256. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه لوزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، حول "إصلاح النظام الإحصائي الوطني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

في ظل التضارب والتناقض الذي تعرفه المؤشرات الإحصائية الصادرة عن مختلف المؤسسات العمومية، وتلك الصادرة عن الحكومة، بات من الضروري إعداد إطار قانوني يطور ويوحد النظام الإحصائي الوطني، وعلى هذا الأساس نسألكم السيد الوزير المحترم:

ما هي التدابير التي تتخذها الحكومة لتطوير وتجويد المنظومة الإحصائية الوطنية؟

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

السيد المستشار المحترم،

هاذ الموضوع الذي هو لا يصل إلى مستوى التناقض والتضارب في الإحصائيات ولكن يمكن أن تقع اختلافات، في هاذ الموضوع هذا هو موضوع معروف في كثير من بلدان العالم إن لم أقل في جميع بلدان العالم بحكم أن هناك نوعين من الإحصائيات، هناك إحصائيات التي هي معطيات

لذا، نسألكم السيد الوزير:

ما هي إستراتيجية الحكومة لحماية ممتلكات وعقارات المواطنين وضمان تعويضهم؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بنعبد القادر وزير العدل:

شكرا السيد المستشار المحترم على تفضلكم بهذا السؤال الذي يخص ظاهرة مشينة ومقلقة، هي تمس بممتلكات الغير، لكن أيضا تخل بالنظام العام وكان بشأن هذه الظاهرة كانت فيها تعليمات ملكية واضحة تشكلت على إثرها لجنة يترأسها وزير العدل وضمت مختلف القطاعات الحكومية حتى وزارة الخارجية لأن الأمر يتعلق بفئات عريضة من مغاربة العالم، وزارة الداخلية والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية، والوكالة القضائية للمملكة وجمعيات هيآت المحامون والموثقون والعدول.

هاد اللجنة عقدت بمقر الوزارة عدة اجتماعات واتخذت العديد من التدابير على مستوى التنظيمي والتشريعي وهذه التدابير كلها يطول الوقت لاستعراضها هي يمكن أن تشكل ما تساءلتم عنه، يعني هل هناك إستراتيجية معينة؟

الآن يمكن نقولو كين واحد المقاربة إن لم ندعي بأنها إستراتيجية واضحة ساهمت في الحد من هذه الظاهرة، في المجال التشريعي هناك تدابير مهمة تم إدخالها على مدونة الحقوق العينية، على مجموعة القانون الجنائي، قانون المسطرة الجنائية، لتوفير ما يلزم من الضمانات ومن التقييدات حتى تصبح عقارات الغير في منأى عن هذه الظاهرة ديال الاستيلاء.

وفي المجال التنظيمي، كان أهم إنجاز أو تدبير هو المتعلق بإنجاز تطبيق إلكتروني من طرف الوكالة الوطني للمحافظة العقارية، واللي هو يحمل اسم "مخافظتي"، ومن خلالو كيم إشعار المالكين بالتقييدات اللي كتنجز على الرسوم العقارية دياهم عبر رسائل نصية إلكترونية، وما نساوش أيضا بأنه في المجال التنظيمي أو التدبيري هناك كفاعل أساسي يتدخل في هاذ الموضوع هو النيابة العامة، لأنها حقيقة حريضة على التدخل في الدعاوى المدنية المرتبطة بالموضوع، وعلى أنه توضع كل الإجراءات اللي من شأنها الحد من الاستيلاء على عقارات الغير، وبتخاذ الصرامة اللازمة لتطبيق الإجراءات القانونية في حق المخالفين.

إذن كل هاذ التدابير وهاذ الإجراءات التشريعية، التدبيرية، التنظيمية، ساهمت في الحد من هاذ الظاهرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

السياسات العمومية ورسم الاستراتيجيات التنموية وهو ما دفعنا إلى مساءلة النظام الإحصائي الوطني والذي تلعب فيه المندوبية السامية للتخطيط دورا رئيسا يستحق التنويه، غير أن تعدد مصادر إعداد الإحصائيات جعلنا دوما أمام تضاربات في الأرقام والمؤشرات وضبابية في المعلومة والإحصائيات، وفي تأويلها من زوايا سياسية مختلفة.

ثانيا، بناء على ما سبق نسجل الضرورة الملحة بإخراج القانون المتعلق بالنظام الإحصائي والذي لازال مؤطرا بمرسوم يعود إلى أزيد من نصف قرن من الزمان، على غرار عدة بلدان في المحيط الإقليمي تجاوزتنا في هذا الإطار، قانون شرعت الحكومة منذ ماي 2015 في إعداده إلا أنه لازال حبيس الرفوف لاعتبارات غير مفهومة، وهي مناسبة للتأكد مرة أخرى على ضرورة التعجيل بإخراجه إلى حيز الوجود بغية بناء إطار مرجعي موحد للدراسات الإحصائية ووضع قواعد للتنسيق بين هيكل إنتاج المعلومة، وتسطير مبادئ تحصين الاستقلالية العلمية للعمليات الإحصائية وتمكين المؤسسات الإحصائية من مواكبة التطورات والمعايير الدولية المعمول بها.

السيد الوزير المحترم،

احنا اليوم على أبواب كين عندنا هاد المشروع اللي.. هذا الإحصاء اللي هو خرجتو المندوبية السامية للتخطيط تقريبا في 2015 واحنا اليوم في 2019 هذه 5 سنين يالاه 6 أشهر هذه باش خرج هاد.. واحنا كنجودو لهذا النموذج التنموي الجديد وكذا والإحصائيات ما غاديش تكون الإحصائيات بنفس المسائل اللي هي جاء بها الإحصاء ديال 2015.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

نتنقل للسؤال الموجه لقطاع العدل، حول "ظاهرة الترامي على عقارات وممتلكات الغير".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

أقر تقرير وسيط المملكة بتغيير خارطة شكايات المغاربة في مواجهة الدولة وإدارتها، إذ سجل تنامي حجم التظلمات المتعلقة بالممتلكات العقارية والتعويضات والضرائب، مقابل انخفاض في عدد القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان.

مجموعة من الاختلالات والإكراهات التي لا تزال تعيق إطلاق العقار بدوره في التنمية والاستثمار، سواء على مستوى ضبط البنية العقارية والتأمين العقاري وتسوية وضعيته القانونية والمادية أو على مستوى استعماله وتعبئته. وعليه، يتعين إحاطة المنظومة العقارية بالمزيد من الضوابط القانونية، حماية لها من كل ما يمكن أن يتسرب إليها من استغلال غير مشروع. شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب فيما تبقى من التوقيت.

السيد وزير العدل:

شكرا.

جوج ديال النقطة:

النقطة إلى بقينا في هاذ المسألة ديال الاستيلاء على عقارات الغير. النقطة الأولى: هو أن جميع هاذ الإجراءات المتخذة من طرف اللجنة ساهمت في الحد من هذه الظاهرة وعدم تفشيها أكثر، حيث أننا لم نسجل حالات جديدة للاستيلاء على عقارات الغير منذ الشروع في تنزيل هذه الإجراءات التنظيمية والتشجيعية. والنقطة الثانية، هو أننا سندعو هذه اللجنة قريبا إلى عقد اجتماع لتقييم عملها وفتح آفاق جديدة لتطوير هذه التدابير للمحاصرة النهائية لهذه الظاهرة. وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه: "تطبيق القانون وتوفير الحماية الاجتماعية للمرضين والمرضات المتعاقدين مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي". الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد عز الدين زكري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نهنتكم على الإجراء الذي اتخذتموه بصفتكم رئيس المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والذي يقول الزيادة في المعاشات بنسبة 5% لا تقل على 100 درهم، هاذ القرار الذي جاء على إثر قرار المجلس الإداري صادر سنة 2016، الذي كان يضم 4 نقط، منها نقطة لم تتخذو إجراء فيها وهي النقطة التي تتعلق بالمرضى والمرضات المتعاقبات مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في المصحات الثلاثة عشر.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الوزير على هاذ الإيضاحات.

كما تعلمون، لقد كشف تشخيص واقع تدير قطاع العقار بالمغرب في ارتباطه بالاستثمار بمختلف تجلياته، عن جملة من الاختلالات والإكراهات التي من شأنها أن تعيق العقار عن القيام بوظيفته الاستثمارية بالفعالية والنجاعة المطلوبين.

ونجد على رأس هذه الإكراهات تنامي مافيات الاستيلاء كما تعلمون على أراضي الغير، يتزعمهم مفسدون متلاعبون ومزورين يستولون على ممتلكات بعض المواطنين ويستهدفون بذلك المس بالأممن العقاري المستقر في المغرب، وهناك العديد من الملفات المعروضة أمام القضاة في هاذ الشأن. وعموما، يمكن ربط هذه الوضعية بإكراهات أخرى التي أمكن رصدها على جملة من المستويات، حيث أن مسطرة التحفيظ المتبعة حاليا بالمغرب، تكتنفها عدة معيقات وصعوبات، منها ما هو تقني ومنها ما هو إداري.

فبالنسبة للتقني:

- نلاحظ عدم التزام الوكالة بمواعيد التحديد؛
- تعدد الحالات المعقدة لبعض الملفات الموروثة؛
- قلة الموارد البشرية، وهذا كما تعلمون، والمعدات اللوجستية الكفيلة بتلبية الضغط المتزايد على الوكالة، وهاذ الشيء كلشي كيعيشو؛
- الوضعية العقارية داخل المدن التي يصعب التعرف عليها لعدم وجود تسجيل هندسي متكامل؛
- وبالنسبة للمعيقات الإدارية كذلك تتمثل في:
 - المسطرة الإدارية لنظام التحفيظ العقاري بالمغرب، كونها تستغرق وقتا طويلا، وأن مواجعتها قضائيا يزيد من عمر هذه المسطرة؛
 - هذا، بالإضافة إلى انصاف التعويضات بكثير من السليبات، وهو ما ينعكس سلبا على تأسيس الرسوم العقارية، فظهور معترضين خصوصا المعترضين على الملفات المطلية، فظهور معترضين يطالبون بحقوق لهم على العقار موضوعة مطلب التحفيظ مثلا، أمر يؤدي إلى إطالة المسطرة وإمكانية نقلها من مرحلة إدارية باعتبارها الأصل إلى المرحلة القضائية.
- كل هذا يعطل الهدف السامي المتوخاة ألا وهو تأسيس الرسم العقاري للعقار موضوع أمام مطلب التحفيظ، حيث يتسنى لصاحبه الاستفادة منه باعتباره السند الوحيد للملكية التي تكتسب حجية مطلقة.
- وفي الأخير وفي الختام، يمكن القول أن بالرغم من تحديد الترسانة القانونية المنظمة للعقار بالمغرب، إلا أن واقع قطاع العقار ببلادنا يعاني من

المستشار السيد عز الدين زكري:

تحدثتم، السيد الوزير، عن العقد الخاص بهذه الفئة. نحن لا نفهم ممرضين وممرضات يعدون كأنهم مقاولين ذاتيين يقدمون خدمات، أشمن طريقة هاذي؟ 20 عام، ما يزيد على 20 عام وهاذ الممرضين تخدمو تيقومو بنفس العمل اللي تيقومو به الإخوان دياهم ولا زالوا المشكل في هذا هو أنهم محرومين من أدنى الحقوق التي نص عليها الدستور، من أدنى الحقوق الأساسية وهي التغطية الصحية والتقاعد.

كيف يعقل أن هاذ الممرضين اللي تيأدي خدمات وتبواسي المريض وتعالجو هو بنفسه ما عندوش تغطية صحية، وتيعمل في مؤسسة اللي مفروض عليها تحترم القانون اللي هي تطالب المقاولين بالتصرح بالأجراء دياهم؟ وهذه المؤسسة لا تحترم هذا الظهير، يعني ما كاينش منطوق هنا، مؤسسة اللي مفروض منها تطبق القانون هي تخالف القانون، هذا نسميه تحايل على القانون، غير معقول.

يمكن لنا نقولو عقد خاص لمدة معينة، بأديو عمل معين، ولكن لمدة 20 سنة وهما تيأديو نفس العمل هاد الشي غير منطقي.

بالإضافة لهذا، هذه السنة الرابعة واحنا كنوضعو هاد السؤال، القرار اتخذ منذ سنة 2016 وما كاينش حل، كتمناو - وهذا معهود فيكم السيد الوزير الجراة اللي عندكم - أنه توجدو حل هذه الفئة، خصوصا أنه مؤخرًا كاين 3 الحالات اللي وقعو بالنسبة لهاذ الممرضات اللي تعادو، وحدة تعادات بمرض الفيروس الكبدي، وما لقاتش اللي يداويها، الإخوان والأخوات دياها جمعوا لها.

مؤخرًا كاين عندنا أخت عندها 23 سنة تعادات في إطار واحد الفيروس ضربها في يدها، اليوم ها هي 17 يوم وهي في المستشفى، وصلت الفاتورة دياها تقريبا 13 مليون، شكون غادي يأدي لها هاد 13 مليون؟ الإدارة ما دارت والو.

إذن هاد الناس خاصهم بحالهم باقي الشعب المغربي، خاصهم حتى هما توفر لهم على الأقل حماية اجتماعية وتغطية صحية، وكتمناو باش تكون استجابة في هذا الموضوع لأنه طال هذا الموضوع واحنا كنطرحو فيه.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

دبا أنت كتقول لي الموضوع هادي 20 عام ولا تفهم، ما فهمتيش 20 عام هادي ماشي عاد دبا. الموضوع بتعلق ب (les prestataires) مقدي الخدمات العلاجية، هذا إطار، بلاقي قول لك، هذا القانون المنظم في إطار القانون، اجتماعيا وغيرها عندها تبعات، ولكن القانون ماشي تحايل،

فما هو الإجراء الذي أتم بصدده اتخاذ حل هاذ الوضعية المزرية لهذه الفئة من الممرضين والممرضات؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد أمكراز وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هاذ الموضوع ديال المتعاقدين مع المصحات ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بما فيهم ممرضين وأطباء، هاذ الموضوع هذا عرف البدايات ديالو منذ تقريبا 1988 نتيجة البروتوكول اللي كان بين وزارة الصحة وبين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ثم بعد ذلك في التسعين إلى حدود 2006، من بعد الدراسة اللي تدارت على هاذ المصحات السياسة الجديدة اللي كانت تدارت اللي كان دارها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هي التعاقد بهذه الكيفية اللي تنشوفوها اليوم، إلى حدود اللحظة عندنا 1006 ديال الأطباء في هاذ الوضعية و840 ممرض وممرضة.

الطبيعة القانونية لهاذ التعاقد أشنو هي؟ هي كالتالي: هو كاين عقد يتعلق بتقديم الخدمات الطبية في إطار مستقل، خدمات علاجية في إطار مستقل، أنا نتقول لك الطبيعة القانونية اليوم التعاقد اللي كاين هو هذا. الحماية الاجتماعية لهؤلاء يمكن أن نتحدث عنها في إطار الحماية الاجتماعية للمستقلين، لا التغطية الصحية لا التعاقد، وهؤلاء غادي يتم الافتتاح عليهم.

فضلا عن كل ذلك، يتم إدماجهم أو توظيفهم بطريقة متدرجة، في سنتين من سنة 2017 إلى حدود 2019 ثم توظيف 89 طبيب و128 ممرض وممرضة وتمت برحمة في 2020، 27 طبيب و90 ممرض وممرضة في سنة 2020.

ولكن بالنسبة لهاذ الموضوع كله مرتبط طبعا كيفنا نتعرفو جميع بالمالات اللي ممكن أو المستقبل ديال الوضعية ديال المصحات ديال الضمان الاجتماعي اللي هي اليوم غادي ناخذو فيها قرار إن شاء الله في ما يستقبل من الأيام مع السيد رئيس الحكومة، الملف أمام السيد رئيس الحكومة بعد ما أننا رفعنا لو السيناريوهات المحتملة بعد الدراسة اللي تدارت على هاذ المصحات إن شاء الله نتمناو في المجلس الإداري المقبل هذا اللي غادي يكون قريب إن شاء الله أننا ناخذو القرار اللي ممكن يحسم الوضعية ديال هاذ المصحات بشكل عام، وهذا غادي يكون عندو تأثير على الناس اللي مشغولين في هاذ المصحات عموما.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

بالكيفية والمساطر اللي في مدونة الشغل، هذا كنديره، ولكن عندما يصل الأمر إلى فتح مسطرة التصفية القضائية في مواجهة إحدى الشركات هناك أجهزة أخرى ديال التصفية التي تتولى متابعة الوضعية ديال الشركة والعلاقات ديالها ليس فقط مع الأجراء ولكن العلاقات ديالها مع باقي الشركاء ديالها، من موردين ودائنين وغيرهم.

وبالتالي هذا مسلسل آخر تتولاه المحاكم احنا ما تقدروش، احنا لسنا طرفا في هذا الأمر هذا، فاش كيدخل للمحكم.

إلى كتصدي التصفية أو لا ماشي التصفية من الناحية القانونية هو تغيير الشركة أو الشكل ديالها والاسم أو المالك هذا إجراء آخر أيضا ما عندناش به علاقة احنا، لأن الأمر يتعلق بمساطر أمام القضاء، إن كانت إمكانية معينة اللي ممكن نديرو، احنا طبعاً راه رهن الإشارة وممكن نديروها في حدود ما يتيح القانون وفي حدود ما يتيح الدفاع على هاذيك الفئة. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكراً السيد الرئيس.

ولكن التحايل على القانون قبل المسطرة ديال التصفية، ويمكن نعطيك أمثلة كثيرة ومتعددة، وكاينة تنامي ديال هاذ الظاهرة ديال اليوم تتكون شركة، غدا تتبدل السمية ديال الشركة، وفيها ضياع للمال العام من ناحية، وثانياً بالنسبة للأجراء يا إما تتصفههم تطردهم، يا إما تتخليهم يسنيو عقود ديال العمل محجفة وجديدة، تتلغي الحقوق المكتسبة ديالهم والحق ديالهم في الأقدمية.

بعض الأمثلة المتكررة اللي تتعني وزارة الشغل هما شركات المناولة، هاذو شركات تتحايلو على القانون، تيشغلو بصفة مؤقتة وتيعطيو أجور هزيلة وما تيصرحوش بالأيام الفعلية اللي تيشغمو هاذوك الأجراء، وعندكم كثيرة هاذ الشركات، ويمكن الحكومة كتنشجع على هاذ النوع ديال الشغل، وغادي نعطيك أمثلة:

مدونة التجارة، الباب الخامس من الناحية التشريعية، الحكومة سرعت بواحد التعديل اللي جاء لمجلس المستشارين، وطلبنا كمجلس ودرنا تعديل باش هاذك الباب يحترم مدونة الشغل، وتبقى ذاك الأسبقية للأجراء ملي تتكون التصفية في التسوية ديال الوضعية ديالهم المالية.

مع كامل الأسف، احنا اجتهدنا في هذا المجلس ودوزناه بالإجماع، لكن الحكومة عبأت الأغلبية ديالها وسقطو ذاك الشي في مجلس النواب، وبالتالي اليوم حتى الأجراء وخا يمشیو للمحكمة ما عندهومش ذاك الأولوية أمام الدائنين في استرجاع الحقوق ديالهم.

وحتى هادو من الناحية القانونية لا يصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، هذا الصندوق لا يخالف القانون في هذه النقطة، هادو مشمولين بالنظام ديال التغطية الصحية للمستقلين والتغطية الاجتماعية اليوم اللي غتدخل حيز التنفيذ هذا مفهوم.

بالنسبة للموضوع اللي حضرت عليه أنا متفق معك خاصنا نلقاو حل، وإن شاء الله، كما قلت لك، غادي نحاولو نلقاوه عما قريب، كن على يقين إحدى السيناريوهات اللي ترفعت لرئيس الحكومة إن شاء الله غادي نمشيو فيها عما قريب. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

السؤال الثاني، موضوعه: "التحايل على القانون للتعسف على حقوق العمال".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسألكم حول الإجراءات التي ستتخذها وزارتم للحيلولة دون التحايل على القانون من طرف بعض الشركات للتعسف على حقوق العمال. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيدة المستشارة،

غير السؤال اللي وصلني يتعلق بالتصفية ديال الشركات، إذا كان الأمر، كنتصو التصفية ديال الشركات، التصفية هو مصطلح قانوني دقيق، اللي هو المساطر الجماعية في مدونة التجارة، الكتاب الخامس.

هذه التصفية القضائية للشركات هذه حالة خاصة تتكلف بها المحكمة التجارية، كيتعين قاضي منتدب، كيتعين السانديك (syndic) اللي كيتولى الإجراءات ديال تصفية الشركة، طبعاً يأخذ بعين الاعتبار الحقوق ديال الأجراء، الآجال إمتى وكناش؟ هذه إجراءات أمام المحاكم، احنا ما تقدروش ندخلو لها، والعلاقة ديالنا بالمفاتيح ديال الأجراء تنتهي عند دخولها إلى المحاكم، كنديره، كتحاولو في إطار المصالحة اللي نظمها مدونة الشغل، في إطار التفاوض الجماعي أو لا حتى حل النزاعات الفردية أو الجماعية

العكس ديال داك الشي تماما هو أنه سيتم..
وبالمناسبة إن شاء الله غادي نضخو فيه مبالغ إضافية بعدما غادي
نكونو اختارين إحدى السيناريوهات ديال الإصلاح ديالو اللي إن شاء الله
غادي نتخذوها عما قريب.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه: "البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني
للشغل".

الكلمة لأحد السيدين المستشارين عبد اللطيف أعمو أو عدي شجري،
لتقديم السؤال.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

أعلنت الحكومة في أبريل 2018 عن برنامج وطني طموح للتشغيل
تمتد من 2018 إلى 2021، وكان هدفه توفير مليون و200 ألف منصب
شغل خلال هذه المدة، وقد عبرنا في حينه عن ترحيبنا بالبرنامج، وفي
نفس الوقت تساءلنا عن آلية تحقيقه وعبرنا عن تخوفنا أن يكون مصيره مثل
مصير البرامج السابقة.

اليوم، السيد الوزير، مر ما يقارب 3 سنوات عن انطلاق البرنامج،
وبعد أن شكلت الحكومة لجنة وزارية للتشغيل وتفرعت عنها لجان
ومجموعات موضوعاتية واجتماعات واتفاقيات وشركات وتوقيع ميثاق تنزيل
المخطط، ما هي النتائج الملموسة؟

البطالة تزداد اتساعا، وسوق الشغل يزداد ضيقا، أغلب البرامج المعتمدة
لتحقيق المخطط بينت على محدوديتها إن لم يكن فشلها، ومنها برامج
التشغيل الناتي مثل برنامج مقاولتي الذي لم يحقق أي نتيجة لحد الآن، مما
يعني أن الآليات المعتمدة لتحقيق الأهداف الطموحة للمخطط الوطني
للتشغيل بحاجة إلى مراجعة شاملة.

لقد آن الأوان، السيد الوزير، لتقييم هذا البرنامج وتقويمه، فهل قتم
بذلك؟

وهل تعمل الحكومة على مراجعة الآليات المعتمدة وبلورة آليات جديدة
أكثر قدرة على تحقيق ولو جزء من الأهداف المعلنة، والاستجابة للطلب
المتزايد على الشغل؟

نحن ندرك، السيد الوزير، أن مسألة التشغيل مسألة أقتصادية وليست
قضية قطاع وزاري، ونعلم أن التشغيل مرتبط بتنمية الاستثمار ونمو
الاقتصاد الوطني، لكن قطاع الشغل له دور أساسي لتحقيق برامج وبلورة

وهنا تنبغي نقول فين هو الدور ديال الدولة الاجتماعية والدور ديال
الحكومة الاجتماعية؟

واليوم نتعرفو السيد الوزير الوضعية الاجتماعية ديال الأجراء، ملي
تنحيلوهم على المحاكم، وواحد ما عندوش القوت اليومي ديالو يتقاضى 2500
أو 2000 درهم و1500 درهم وتنقول له سير للمحكمة خاصك المفوض
القضائي وخاصك المحامي... إلخ، معنى أش تنقولو؟ تنقولو لهاذوك الأجراء
بذاك الوضعية الاجتماعية دياهم، تنقولو لهم اليوم الرأسمال عندو القوة باش
ياخذ جميع الحقوق ديال الطبقة العاملة.

ثانيا، في بعض القطاعات ديال التدير المفوض اللي مسؤولين عليهم
الحكومة والوزراء الحكوميين لا في القطاعات الوزارية ولا في الجماعات
الترابية، القانون تيخول لهاذوك الأجراء يحتفظو بالحقوق دياهم إلى انتقلت
من شركة ديال التدير المفوض إلى أخرى، اليوم كين اجتهاد ديال أعضاء
ديال الحكومة الموقرة دياكم، تيجتهدو تيجيدو للأجراء الحق دياهم في
الشغل، لأنه أنا نعطي أمثلة اليوم كايئة 520 عامل ديال النقل العمومي
تيتلاعب بهم كل مرة تيتبدل التدير المفوض، وتيجيدو واحد العدد كبير
فيهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم من فضلك.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

هو في الحقيقة جبت مواضيع كثيرة، إلى جينا نتذاكرو غير التشغيل
المؤقت بوحدو إلى غنتذاكرو عليه غناخدو وقت طويل، ولكن أنا غنقول
لك أن التشغيل المؤقت تنظمه مدونة الشغل، حددت 4 حالات، أي حالة
خارج هاذ الحالات اللي حددتها مدونة الشغل فهي حالات خارج القانون،
طبعا إلى كانت حالات صيفطوها لنا احنا نشغلو مع المفتشين ديال الشغل
من أجل الضبط ديالها ومن أجل القيام بالإجراءات.

بالنسبة للديون ديال العمال هي ديون امتيازية في المساطر الجماعية
وغيرها، ديون امتيازية، مرتبة صحيح، الأجر، لا أنا أدرك جيدا ما أقول،
بالنسبة للديون ديال العمال في المساطر الجماعية هي ديون امتيازية يتم
استيفاؤها بالامتياز. هاذ الشي ما نتحاش..

بالنسبة للموضوع ديال الحكومة الاجتماعية، أنا نقول له أنه اليوم
الصدوق ديال التعويض عن فقدان الشغل هو مكسب اجتماعي كبير
جدا، يمكن أن يتم اللجوء إليه في مثل بعض هذه الحالات وهو كيبين فعلا
على أن هاذك الشي اللي قلتي بخصوص أن الحكومة ما عندهاش لا، كين

الشغل استفادوا من الورشات ديال تحسين القابلية للشغل بنسبة 38% من الأهداف المسطرة.

بالنسبة لدعم التشغيل، 287.408 باحث عن الشغل استفادوا من هاذ البرنامج بنسبة 58.5%.

بالنسبة للهدف الأخير، مواكبة إحداث 10.934 شركة ووحدة اقتصادية صغيرة في جميع الأنواع والصيغ ديال الشركات وفقا للقانون، برسم سنوات 2017 و2018 والفصل الثالث من سنة 2019 بنسبة 54.6%. إجمالاً، نحقق الأهداف ديانا بشكل متصاعد وبنسب متصاعدة، إن شاء الله نتمناو في نهاية الفترة المخصصة للبرنامج التنفيذي أننا نكونو وصلنا لتحقيق جميع الأهداف وفق النسب المسطرة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه: "مخاربة تشغيل الأطفال".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

تعد ظاهرة تشغيل الأطفال من أعقد الظواهر المركبة وذات جذور اقتصادية وثقافية، تستوجب تعبئة اجتماعية لجميع الفاعلين على الصعيدين الوطني والمحلي.

سؤالنا السيد الوزير:

ما هي سياسة الوزارة في مجال مخاربة تشغيل الأطفال؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار.

السيد الرئيس،

هاذ الموضوع ديال تشغيل الأطفال فعلا هو أولوية ليس فقط بالنسبة لوزارة الشغل، ولكن هو أولوية وطنية مهمة، وعندنا فيه التزامات على المستوى الدولي.

آخر ما تم فهاذ الموضوع هذا، هو إخراج القانون المتعلق بالعاملات والعمال المنزليين، القانون ديال 19.12، هذا إجراء مهم جدا سيساعد على

أخرى أكثر نجاعة، فما الذي تقومون به، السيد الوزير، كقطاع وحكومة لمعالجة معضلة البطالة، ليس فقط بطالة الخريجين، بل أيضا بطالة مئات الآلاف من الشباب غير الحاملين لأي شهادة جامعية ومهنية؟ وما هي آفاق البرنامج الوطني للتشغيل؟ وهل يمكن له بوتيرته الحالية تحقيق أهدافه؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هذا الذي تحدثت عنه هو البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للتشغيل، هذا البرنامج التنفيذي فيه 4 سنوات 2017-2021، اللي هو تنزيل الاستراتيجية الوطنية اللي هي تمتد إلى سنة 2030 إن شاء الله، تنزلوه في البرنامج كل أربع سنوات.

هذا فيه 5 محاور تشتغلو عليها، وهي واضحة، وكل محور تتأسه إحدى الوزارات المختصة، تتوضع فيه برامج واضحة بأهداف مرقمة وإن شاء الله، غادي تنعقد اللجنة الوزارية فهاذ الشهر هذا من أجل أننا نديرو تقييم لهاذ المرحلة اللي دازت، وإن شاء الله نخطو أن نشوفو فين وصلنا، واش الأمر غادي مزيان؟ واش ما غاديش؟

ولكن أنا نقول لك، السيد الوزير، بالمناسبة المحاور الخمس هي:

المحور الأول: هو دعم فرص الشغل؛

المحور الثاني: ملاءمة التكوين مع متطلبات الشغل؛

المحور الثالث: تنويع برامج التشغيل النشيطة وتطوير الوساطة في سوق الشغل؛

المحور الرابع: تحسين اشتغال سوق الشغل وظروف العمل؛

ثم تعزيز البعد الجهوي للتشغيل.

هذا أحد المحاور تتأسها وزارة المالية، 2 ديال المحاور تتأسهم وزارة الشغل، محور تتأسه وزارة الداخلية ثم محور تتأسه وزارة التربية الوطنية. بالنسبة للحصيلة أنا نقول لك، أن الحصيلة إجمالاً جيدة.

بالنسبة للمناصب ديال الشغل إلى حدود في سنتي 2017 و2018 تم إحداث 500.000 منصب شغل، مقسمة كالتالي: 341.756 في القطاع الخاص، هؤلاء مصرح بهم جدد في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خارج التسويات، ثم 140.000 ديال القطاع العام، هاذو دازو بمباريات وهم تيشتغلو اليوم في القطاعات الوزارية وفي المؤسسات العمومية.

عندنا تحسين القابلية ديال التشغيل في الأول، هاذ الهدف الأول بمعدل 42% اللي حققنا إلى حدود الساعة.

بالنسبة لتحسين القابلية ديال التشغيل حوالي 335.000 باحث عن

البوادي للمدن، تفكك الأسر، تفضيل اليد العاملة في بعض النشاطات، كل هذه الأسباب جعلت من هذا السؤال دعوة لمعالجة ظاهرة التشغيل الأطفال بنهج شمولي، تتعاون فيه جميع الأطراف المعنية، وهي بمثابة تحدي كبير للحكومة التي يجب عليها القيام بمجهود أكبر وخاصة في المناطق النائية. نحن نعلم أنكم السيد الوزير، حديث العهد بالوزارة، ولكن لنا اليقين أنكم قادرون على إقرار إستراتيجية تهتم بموضوع إدماج الأطفال الذين يشتغلون في الحرف والمهن وفي أسلاك التكوين وفي مختلف التخصصات التي تشتغلون عليها، مع العمل على خلق تكوينات خاصة بقطاع الصناعة التقليدية.

وهذا موضوع وجهنا بشأنه سؤالا للسيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية.

دون أن ننسى في هذا الإطار، التكوين في المجال الفلاحي الذي تم إغفاله في المشروع الذي تشتغل عليه الحكومة في إعداد استراتيجيتها حول التكوين المهني.

لذلك، نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، أن القضاء على هذه الظاهرة يستوجب إدماج هذه الفئة التي تنفقر إلى الدبلوم وتكتسب الحرفة أو المهنة من أجل تطوير مهاراتها وخاصة في إستراتيجية الحكومة الخاصة بالتكوين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار:

باش غير نوضح ليك الوضعية ديال بلادنا على المستوى الدولي بعد انضمام بلادنا للتحالف الدولي، 7-8، المتعلق بتزليل أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها الأمم المتحدة، تم اختيار بلادنا عبر وزارة الشغل والإدماج المهني، من بين البلدان الرائدة في المجال ديال القضاء على تشغيل الأطفال.

وان شاء الله وجميع أشكال الاستغلال الاقتصادي في أفق 2025، وان شاء الله غنطلقو إن شاء الله مشاورات مع جميع الفاعلين المعنيين، لا حكوميين ولا مدنيين من أجل أننا نوضعو إستراتيجية واضحة، ولكن أنا نقول لك هذا ماشي ظاهرة كبيرة في المغرب، هو إشكال كين، إشكال حاصل، فيه بعض الإشكالات تنتصداو لها، أعطيتك أرقام قبل قليل، ولكن هذا ما شي ظاهرة اللي ممكن أن تصل إلى المستوى ديال الخطورة اللي ممكن نتصورها على الأقل إلى حدود اللحظة.

وشكرا.

انتشال عدد كبير من الأطفال في الاشتغال في هذا الإطار ديال العمال المنزليين.

بالنسبة للجانب المؤسساتي برسم سنتي 2017 و2018 تم إنجاز 997 زيارة تفتيش، أسفرت عن توجيه 2903 ملاحظات و80 تنبيه وانتشال 93 طفل دون 15 سنة من العمل، كما تم سحب 204 ديال الأطفال تتراوح أعمارهم ما بين 15 و18 سنة من الأعمال الخطيرة.

بالنسبة للشراكة مع المجتمع المدني اللي هي إحدى المحاور التي نشغل عليها، تم تخصيص مبلغ 3 مليون ديال درهم في إطار الشراكة مع المجتمع المدني، غادي نقول هاذي الشهر الماضي تم عقد شراكات مع 11 جمعية تعني بهاذ المجال هذا، فيها حملات ديال التحسيس، فيها برامج واضحة يتم دعمها من طرف الوزارة وفق هذه الشراكات، ونقوم بتتبع هذه الأنشطة.

بالنسبة للحصيلة ديال هاذ العمل هذا، عندنا حصيلة مهمة جدا، في الشراكة مع المجتمع المدني، عندنا 400 طفل تم انتشالهم من العمل، من بينهم 278 طفل و162 طفلة أقل من 15 سنة، وكذا مواكبهم من طرف هذه الجمعيات، علما أن من بينهم 104 طفل تم انتشالهم من العمل المنزلي، هاذ الشي علاش سبقت بهذا القانون ملي ذكرتو، 776 طفل وطفلة تم انتشالهم من الأشغال الخطيرة، من بينهم 511 ذكور و265 من الإناث تتراوح أعمارهم ما بين 16 و18 سنة، طبعا عندنا التزامات دولية مع منظمة العمل الدولية كنشغالو في إطار العمل اللائق، البرنامج اللي غادي نوقعو إن شاء الله معهم عما قريب هو من بين المحاور الأساسية فيه محاربة تشغيل الأطفال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير.

نحن نقدر أهمية جوابكم الذي استند على المقاربة التشريعية والقانونية، منوهين بمجهود الحكومة لحد الآن في محاربة الظاهرة.

لكن، رغم كل هذه الجهود المبذولة، تبقى هذه الظاهرة قائمة، لذلك فإننا نرى أن المعالجة الجذرية للمشكل مرتبط بتوجيه كافة الأطفال ذكورا وإناثا نحو مراكز التكوين وتبنيهم للإدماج المهني بشكل سلس وأكثر مردودية وخاصة في العالم القروي.

وهو ما كان أحد ركائز فلسفة الهندسة الحكومية الجديدة، والتي جعلت هاذ القطاع الذي تشرفون عليه يشتغل على موضوع الإدماج المهني، الذي للأسف يفتقر إلى رؤية وتصور واستراتيجية واضحة المعالم.

فريق التجمع الوطني للأحرار، وقف على الحقيقة التي تسهم في دفع الأطفال للعمل، كمثلا الحجم الكبير للأسر، الفشل المدرسي، الهجرة من

الزيارات دياهم، ما غادي نحتاجش نذكر لك العدد الكبير جدا، الآلاف ديال الزيارات والآلاف ديال الملاحظات التي وجهت إلى المقاولات المرتبطة بهاذ المجال هذا.

ولكن نحن واعون وتشتغلو، ونقول لك أيضا هاذ الشهر هذا، إن شاء الله، برمجنا واحد 4 ديال الاتفاقيات جماعية جديدة فهاذ شهر يناير إن شاء الله غادي نحاول نوقعها، هي موزعة على صعيد التراب الوطني، وأيضا فيها واحد العدد ديال الفرقاء والمركزيات النقابية، وإن شاء الله نتمناو أن بعد التوقيع عليها أن يسود السلم الاجتماعي في هذه المقاولات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الصمد مري:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير،

أتم تعلمون بأن نزاعات الشغل من النتائج السلبية التي قد تترتب عنها الطرد التعسفي، وبطبيعة الحال هذا يعتبر تنشيطا لرافد من روافد البطالة، وارتفاع فققات التعويض عن فقدان الشغل إذا كان هناك استحقاق، وبالتالي هذا قد يدفع بنا إلى التفكير مستقبلا للرفع من ميزانية هذا الصندوق هذا.

بالرغم من أن المقتضيات التشريعية التي أوجدت بعض الآليات لفض النزاعات وأقرت بعض الإجراءات في مواجهة المخالفات التي يقوم بها أرباب الشغل، إلا أنها لم تستطع إلى حدود الساعة حماية عالم الشغل من هذه النزاعات، ولا سيما لجان البحث والمصالحة، الوساطة والتحكيم، مما يجعل البحث اليوم في طرق بديلة لفض النزاعات أمرا ضروريا، وبطبيعة الحال اعتماد مستوى جديد، ونحن مع الجهوية المتقدمة وفي إطار هاذ النظام اللامركزي الجديد، لابد من التفكير في إيجاد مستوى جديد للبحث والمصالحة، مادام أن اللجان على المستوى الوطني تنتعش في غالبيتها.

وبالتالي، يمكن إيجاد مستوى جديد للجان البحث والمصالحة على المستوى الجهوي، وإشراك الجهة في عملية فض النزاعات في استقرار الشغل هو جزء من التنمية، وهذا يعد من انشغالات مجالس الجهات.

إرساء مرصد جمهوي لتتبع وضعية نزاعات الشغل والبحث في الحلول الواقعية والاهتمام بالتكوين في مجال فض النزاعات والبحث في التدابير الوقائية.

تشجيع المفاوضة الجماعية، وهذا ما تفضلتم به، وصون حق التنظيم النقابي، وهذا شيء أساسي، والتحفيز على إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية.

نعتقد بأن الذين يرمون اليوم أو يصلون إلى إبرام اتفاقيات شغل جماعية في ظل هاذ الجو ديال نزاعات الشغل، هذا شيء مهم جدا لابد من

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس، موضوعه: "خفض نزاعات الشغل الجماعية".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الصمد مري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تظهر تقارير وزارة الشغل حول المناخ الاجتماعي وضعية نزاعات الشغل الجماعية انخفاضاً في نزاعات الشغل الجماعية، غير أن الملفت للانتباه هو استمرار نفس الأسباب المؤدية إلى هذه النزاعات، ومنها بالأساس مشكل الأجور، التغطية الاجتماعية، الطرد التعسفي.

لأجل ذلك، نسألكم السيد الوزير، عن التدابير التي تعتمون القيام بها لتفادي أكثر لهذه النزاعات واحترام تشريعات الشغل وحفظ حقوق الأجراء؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

هاذ الموضوع ديال التقليل من النزاعات داخل المؤسسات والحفاظ على السلم الاجتماعي داخل المؤسسات الاقتصادية الوطنية هو من بين المحاور الكبرى ومن الأهداف الكبرى التي تشتغل عليها الوزارة من خلال وسائل عدة، جزء منها نظمها المشرع من خلال مدونة الشغل والجزء الآخر نجتهد من أجل إبداع وسائل أخرى إضافية خارج هذه الوسائل.

وبالمناسبة، كان لقاء أخير مع المدراء الجهويين، وتم التأكيد مجددا وإلحاح كبير على ضرورة الاهتمام والتعامل والاشتغال بشكل وقائي لتفادي واحد العدد ديال النزاعات، لأن بالمناسبة ماشي فقط تتهم المشتغل، ولكن تتعداهم أيضا إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني وغيرها من الإشكالات الأخرى التي نحاول أن نتفادها.

إلى حدود اللحظة وقعنا هاذ السنة الأخيرة 12 اتفاقية جماعية على المستوى الوطني، وإن شاء الله نتمناو غادي نحددو هذا في أعلى السنة المقبلة، وبالمناسبة أعلى عدد وصلناه هو 13 اتفاقية جماعية في السنة الجديدة الموقعة بدون استحضار السائرة التي تشتغل، فضلا على الكيفية ديال التعامل الوقائي الذي يسعى إليه المفتشين ديال الشغل خلال

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه: "السياسات المتبعة للانتقال إلى الاقتصاد المهيكل".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

كشف تقرير منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة بأن نسبة العمالة غير الرسمية بالمغرب تبلغ حوالي 80% من العمالة الإجمالية، وهي من النسب المرتفعة في دول شمال إفريقيا.

أمام هذا الوضع، نسألكم السيد الوزير، حول السياسات المتبعة للانتقال إلى الاقتصاد المهيكل؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

أنا هاذ الرقم هذا لأن احنا عندنا أرقام وطنية تقول شي حاجة أخرى اللي ديال المندوبية السامية للتخطيط، تقول عكس ذلك، تقول عندنا في القطاع غير المهيكل يشغل 2.5 مليون شخص، وهو ماشي عندنا تقريبا أكثر من 10 مليون ديال المشتغلين، 2.5 مليون منهم لا يمكن أن يصل إلى ذاك الرقم، 36% منهم يتواجدون في القطاع ديال الفلاحة ويساهمون بحوالي 12% من الناتج الداخلي، هذه إحصائيات ديال المندوبية السامية للتخطيط التي أعلنتها، ما عرفناش المعايير التي يتم الاعتماد عليها.

ولكن بالنسبة للحكومة، إجراءات كثيرة، تم القيام بها من أجل على هاذ المستوى هذا، كين نظام ديال..

وبالمناسبة هذه أسئلة وجهت إلى الحكومة من طرف منظمة العمل الدولية في إطار الآلية اللي كاينة في الفصل 19 من الدستور ديالها وتمت الإجابة عليها، وتم الحديث عن الإجراءات، إجراءات واضحة كانت دارتها الحكومة من أجل التعامل مع هاذ الموضوع هذا.

عندنا الموضوع ديال نظام المقاوول الذاتي اللي عندنا فيه إلى حدود اللحظة أزيد 117.000 منذ أن انطلق إلى اليوم، مقاوول ومقاولة من الشباب ومن النساء، وتمت في 2019 في أبريل 2019، تم تعديل المرسوم ديال الصفقات العمومية من أجل أن يستفيد هؤلاء من الصفقات العمومية، إمكانيات ديال الولوج ديالهم هذا إجراء مهم جدا غادي يساعد

تحفيزه لكي نمضي قدما في هذا الاتجاه.

القيام بشراكة مع الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين وإجراء دورات تكوينية جمهورية لفائدة المسؤولين النقابيين بالإشراف ديال وزارة الشغل للمسؤولين النقابيين ومسؤولين الموارد البشرية بالمقاوولات، لأنه في الغالب هناك بعض نزاعات الشغل التي يكون في أصلها عدم التفاهم أو الأمر ابتداء بعدم صون الحق في تأسيس العمل النقابي.

والحال أن الحوار القطاعي أو الحوار على مستوى المقاولة أو المفاوضة الجماعية لا يمكن أن تأتي دون أن يكون هناك إرساء للعمل النقابي، فصون العمل النقابي في الأول يدفعنا إلى المفاوضة الجماعية، والمفاوضة الجماعية وتأسيس علاقة شغل بين الأطراف الاقتصادية والاجتماعية يؤدي لا محالة إلى اتفاقية شغل الجماعية التي ستصون المقاولة، ستحافظ على تنافسية المقاولة، وبالتالي تحافظ كذلك على تنافسية الاقتصاد الوطني وعلى حقوق الأجراء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

بالنسبة للمفاوضة الجماعية، سأبدأ من حيث انتهيت، وهذه مؤسسة أنشأتها مدونة الشغل منذ أن وضعت اللي هي المجلس ديال المفاوضة الجماعية، ينعقد مرتين في السنة، اليوم عندنا المرسوم ديالو كي ينعقد مرة في السنة، غينعقد إن شاء الله في نهاية كل سنة، كنوضعو فيه البرنامج ديال المفاوضة الجماعية للسنة المقبلة من بعد ما أننا نديرو تقييم المرحلة للسنة اللي دازت.

وهو ثلاثي التركيب، فيه النقابات والحكومة وأرباب العمل، كندكرو طبعاً، المقاوولات اللي حطينها في البرنامج، علاش ما دارتش فيها أو لا، وكنديرو التثمين ديال التفاوض اللي كيدار على مستوى المقاولة.

بالنسبة أيضاً على المستوى الجهوي، تم التوقيع مؤخرًا من وزير الشغل، وقفنا احنا والسيد وزير الداخلية، مذكرة مشات للسادة العمال والولاية بضرورة مأسسة الحوار الاجتماعي على مستوى الجهات وعلى مستوى الأقاليم، وتوضعت لجنة محددين الأعضاء ديالها إلى غير ذلك.

اليوم كتوصلنا رسائل ديال مجموعة من العمال والولاية الذين مأسسوا هذه اللجان على مستوى الأقاليم، وإن شاء الله غتبتدا إذا اشتغلت وانطلقت هذه اللجان إن شاء الله غتأسس أو لا غتخفف من حدة التوتر على المستوى الجهوي والأقاليم.

وشكرا.

صحيح أن من بين الإجراءات التي وضعتها الحكومة لتحفيز العاملين في القطاع غير المهيكل هو ولوج عالم المقاول المنظم لدعم برامج التشغيل الذاتي وموآبة، كما قلم انتقال 100.000 مقاول ذاتي إلى القطاع المهيكل، رغم صدور قانون 114.13 في 2015، لا زلنا لم نرى أية حصيلة حول التقييم لهذا النظام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار.

غير أنا عندي ملاحظة يجب التعامل مع الأرقام بنوع من، خصوصا الأرقام اللي، بنوع من النسبية، النسبية لأن عندما نتحدث على 80% من المغاربة يشتغلون في قطاع غير المهيكل، حسب باش تلقى شحال تمثل هذيك 80% من الناس المشتغلين، عدد كبير جدا، غير ممكن زعما صعب أننا نجازفو ونقولو هاذ الرقم هذا.

اليوم نسبة التغطية الصحية الأرقام اللي أعلنتها وزارة الصحة إلى حدود، كذا سنة الماضية، عندنا 64% من المغاربة تيسندو من التغطية الصحية، 64% من المغاربة، بمعنى فين هاذ 80% اللي كاينين ..لا، 64% من المغاربة وإن شاء الله نأمل بعد تنزيل وتطبيق هاذ المتتضيات ديال القانون ديال التغطية الصحية للمستقلين نوصول 90% من المغاربة يستافدو من التغطية الصحية، هاذي كلها إجراءات، لأن ما يمكنش أن نحصر إجراء واحد أو جوج اللي ممكن، كايمة إجراءات كثيرة وموازية تشتغل من أجل التقليل من الفضاء ديال القطاع غير المهيكل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه: "وضعية المرأة العاملة بالقطاع الفلاحي".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير، على الرغم من كون النساء العاملات في القطاع الفلاحي قوة منتجة مهمة تمثل 40% من اليد العاملة الدائمة والموسمية. إلا أن تشغيل النساء في قطاع الفلاحة يطرح الكثير من الإشكالات

أنا نتجحو هاذ التجربة ديال المقاول الذاتي.

عندنا أيضا تحفيز التعاونيات، هذا أيضا من بين الإجراءات اللي دارت في هاذ المجال ديال نقل جزء من هذيك القطاع غير مهيكل إلى المهيكل بإصدار القانون 112.12 المتعلق بالتعاونيات فيه مجموعة ديال الأهداف طبعا، اليوم التعاونيات تشتغل في هاذ المجال، التعاونيات في المجال زعما الاقتصادي، المجال الاقتصادي، ثم تنظيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. مشروع القانون 65.16 هذا باقي في البرلمان نتمناو أن تتم المصادقة عليه قريبا، لأن غادي تكون عندو آثار إيجابية في هاذ الموضوع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

بالنسبة لما نحن بصدده وهو الاقتصاد غير مهيكل هاذي ظاهرة خطيرة ومطروحة على بلادنا، لا شك أن الوضع الاقتصادي المغربي في حاجة ماسة لآليات جديدة لتنشيط الدورة الاقتصادية المتسمة بالركود والانكماش في السنوات الأخيرة، خصوصا أمام ارتفاع غير مسبوق للمديونية الخارجية والداخلية مما يؤكد عجز الحكومة على إيجاد حلول ناجعة لإنعاش الاقتصاد وإخراجه من ركوده.

كما تعلمون، السيد الوزير، فإن التقارير الوطنية والدولية تؤكد الانتشار المهول للاقتصاد غير مهيكل الذي يفوت فرص استثمارية مهمة ومداخل ضريبية بالملايير، فالقرير الأخير لمنظمة العمل الدولية بعنوان المرأة والرجل في الاقتصاد غير المهيكل تؤكد على أن حوالي 80% من الفئة النشيطة في المغرب تنشط في مجال الاقتصاد غير المهيكل، بالإضافة إلى التقرير الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الصادر في دجنبر 2019، والذي أوصى بضرورة إدماج الأنشطة غير المهيكلية للاقتصاد المنظم من أجل إقرار العدالة الاقتصادية باعتباره شكلا من أشكال المنافسة غير الشريفة للمقاولين المنضبطين الذين يساهمون في الضرائب وتوفير الحماية الاجتماعية للأجراء، خصوصا وأن إدماج هذا القطاع غير المهيكل أضحى ضرورة اجتماعية، حيث أن الملايين من وحدات الإنتاج في القطاع غير المهيكل لا توفر أية حماية اجتماعية لا لفائدة مستغلي الوحدات ولا لأجرائها، خاصة فيما يتعلق بالتقاعد والتعويض عن فقدان الشغل والتغطية الصحية إلى آخره.

كما أن الاقتصاد غير المهيكل قد يعرض البلد لمخاطر متعددة، منها ما هو أمني ومنها ما هو اقتصادي كالتهريب والاتجار غير المشروع وعدم التصريح بالقيم الحقيقية للسلع المتداولة، زد على ذلك الغش وتزيف العلامات التجارية، إلى آخره.

السيد الوزير،

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على مجموع الأرقام التي تفضلتم بعرضها.

لكن للأسف قد أنجزت دراسة مؤخرا سجلت يعني دراسة حول حقوق المرأة العاملة سجلت وقوع أخطر انتهاكات لحقوق المرأة العاملة في مجال الفلاحة، في خرق سافر لمقتضيات مدونة الشغل، سواء من حيث عدم إبرام عقود الشغل، عدم تصريح لدى صندوق الضمان الاجتماعي، أيضا ضعف تطبيق المقتضيات الحمائية للأمومة.

نعم هناك مجهود تشريعي معتبر ولكن لا يزال ينتظرنا الشيء الكثير من أجل إتمام المصادقة على عدد من الاتفاقيات، صادقنا على 62 من أصل 105 اللي متعلقة بالعمل، بالإضافة إلى أن ما هو موجود بالنسبة للقوانين لا يطبق ولا يفعل، خصوصا تلك المقتضيات المرتبطة بتشغيل المرأة في ظروف خطيرة، حيث احتمال تسمم أو تعرض للأمراض الخطيرة أو بالنسبة للعمل الليلي أو عدم مراعاة ظروف الرضاعة، أو ظروف النقل التي تفتقر إلى أبسط مقومات الكرامة والسلامة.

إذن، لا بد من ضرورة العمل على مجهود تحسيبي توعوي كبير، سواء بالنسبة للمرأة التي تجهل القوانين، أو أرباب العمل التي لا تعمل بها، لا بد أيضا من إعمال مبدأ المساواة بين الجنسين في مجال استخدام والأجر، لا بد من ضمان اجتماعي وتغطية صحية، لا بد من الحرص على ملائمة شاملة لقانون مدونة الشغل مع الاتفاقيات ذات الصلة بعمل المرأة، لا بد من تعديل المقتضيات المتعلقة بتشغيل النساء ليلا لجعله استثناء محاطا بكل ضمانات الحماية والأمن دون أن ننسى الإكراهات الأخرى، كالاستغلال، التحرش، التعرض للضرب ... وغيره.

لا بد أيضا من رفع الغرامات المالية في حالة مخالفة بنود مدونة الشغل، هناك طغيان لمقتضيات بسيطة لا تمكن من ردع المخالفين، أيضا العمل على تمتيع العاملات في الفلاحة دون تمييز بجميع الضمانات التي تتمتع بها العاملات بالقطاع الصناعي.

وأخيرا، توفير العدد الكافي من مفتشي الشغل بما يوازي توسيع البنية الاقتصادية ببلادنا مع إعادة النظر في طريقة وآلية عمل جهاز الرقابة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة.

في ظل العجز عن تنظيم العمل بهذا القطاع، وفق ما تنص عليه الاتفاقيات الدولية للشغل ومقتضيات مدونة الشغل.

أمام ما تعانيه المرأة العاملة بالقطاع الفلاحي وما تتعرض إليه من مآسي نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتموها أو اتخذتها وزارتم لتحسين وضعيتها وشروط وظروف اشتغالها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

هاذ الموضوع كان أولوية وطنية لسنوات عدة ديال التعامل مع النساء ومراقبة العمل ديال النساء في المقاولات وفي الشركات وفي الضيعات الفلاحية التي تتم زيارتها.

نعطيك بعض الأرقام خلال سنة 2018، تم إنجاز 34.897 زيارة مراقبة للمؤسسات الخاضعة لتطبيق مدونة الشغل منها 1535 زيارة نظمت للوحدات الإنتاجية العاملة في القطاع الفلاحي، وجه خلالها مفتش الشغل 83.087 ملاحظة، من بينها 485 ملاحظة تتعلق بالحد الأدنى للأجر، 1782 ملاحظة خاصة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، 3751 ملاحظة همت بطاقة الشغل ثم 4186 تتعلق بورقة الأداء.

وخلال 9 أشهر من سنة 2019، الإحصائيات كالتالي:

1133 زيارة للوحدات الإنتاجية في القطاع الفلاحي، وجه خلالها مفتشي الشغل 18.366 موزعة أيضا حسب المواضيع ديالها.

بالنسبة الأولوية ديال النساء كانت آخر سنة كنا درناها 2017،

2017 كان بين الأولويات ديال تفتيش الشغل كان الموضوع ديال النساء،

حيث تم الوقوف على ظروف الشغل والتشغيل خاصة بالنساء والأطفال

المعاقين، هادي كانت أولوية كيف ما قلت لك في سنة 2017 خلال

مراقبة 3141 مؤسسة، تشغل حوالي 184.884 أجير، حيث أنجزت

3297 زيارة تفتيش سجل خلالها مفتش الشغل 46.401 ملاحظة، منها

6901 ملاحظة تتعلق بالنساء، طبعوا المواضيع ديال النساء، ما يتعلق

بالتوقيت، ما يتعلق بحماية الأمومة، ما يتعلق ببعض الأنواع ديال الشغل،

اللي ما خصهاش تمارسه النساء، تقريبا هاذ الملاحظات تدور على.. ولكن

أنا نقول لك أنه إجمالاً وبالمناسبة هاذ الملاحظات تتم الزيارة الثانية اللي

تنديرو فيها التقييم، واش تم التعامل معها بجديّة، واش تم تصحيحها، وغير

ذلك أنا نقول لك أن جل الملاحظات التي وجهها مفتشي الشغل يتم

تصحيحها ولا تنتجز محاضر وفقا للقانون.

وشكرا.

التشغيل الذاتي عندنا فيه رهانات كبيرة، التشغيل الذاتي عوض ما غمشتيو نستهدفو شاب واحد أو لا مواطن واحد غادي نستهدف أكثر من مواطن بإجراء واحد، فاش غادي يمشي يأسس المقاوله ديالو غادي يخدم على الأقل واحد، جوج أو لا ثلاثة.

بالإضافة إلى أن هذه بنية اقتصادية تنضاف لتحريك الحركة الاقتصادية والدينامية الاقتصادية الوطنية.

وبالتالي، الاهتمام بالتشغيل الذاتي إن شاء الله نتمناو إن شاء الله أننا نتوفقو وغادي نديره إجراءات إن شاء الله في هاذ المجال، وغادي نحاولو نسخرو مزيد من الجهود.

بالنسبة، طبعاً كايته برامج كثيرة فهاذ المجال هذا ديال التشغيل، عندنا برنامج الإدماج هذا تحققت فيه أرقام مهمة وقديم ماشي جديد، ممكن نقول لك لحد الساعة المستفيدين منه 271.475 مستفيد.

عندنا برنامج تحفيز أيضا اللي عرف تطور ملحوظ منذ انطلاقة سنة 2016، حيث بلغ عدد المستفيدين فيه 15.933 مستفيد، ثم برنامج تأهيل الذي يهدف إلى تحسين قابلية التشغيل لدى الباحثين عن شغل من حاملي الشهادات، عبر اكتساب المؤهلات المهنية لشغل مناصب عمل محددة أو متاحة، استفاد منه 12.088 شخص من التكوين التعاقدى و7830 شخص من التكوين التأهيلي أو التحويلي.

ثم برنامج دعم القطاعات الواعدة، ترحيل الخدمات (l'offshoring) صناعة الطائرات وغيرها، استفاد منه تقريبا 31.538.

ثم برنامج دعم التشغيل الذاتي عندنا فيه أرقام تحققت إن شاء الله كما قلت لك غادي نحاولو نغززو الجهود اللي كيدار على هذا المستوى هذا.

تمت مواكبة 8731 مستفيد وتم إحداث أزيد من 4000 مقاوله صغيرة أو نشاط مدر للدخل وإحداث 10.157 منصب عمل خلال نفس الفترة بالنسبة لهذا الموضوع ديال التشغيل الذاتي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة سمعنا لكم الجواب ديالكم، سمعت منذ قليل أيضا الجواب اللي اعطيتو على بعض الأرقام حول التشغيل، وأتساءل لأن بلادنا قبل 2011 كانت تتعمل 5% ديال النمو، وبالكد كانت تحقق 150.000 منصب شغل سنويا، يعني معدل ديال 30.000 منصب شغل كل نقطة في النمو، هذا الاقتصاد كيقول هاذ الشيء.

دبا ما كنفهمش، ب 2.3% اللي كتحقق في 2019 أو لا معدل ديال 2.6% خلال هذه 4 سنوات اللي فاتت، اعطيتينا أرقام قبيلة السيد

في الحقيقة غادي نزيد واحد الإجراء آخر درناه اللي مرتبط بالتعاون والشراكة مع المجتمع المدني، أيضا خصصنا من ميزانية الوزارة مليون درهم تم اختيار واحد العدد ديال الجمعيات.

أخيرا تم توقيع شركات معهم من أجل قيام بالحملات ديال التحسيس في الأوساط ديال النساء، لا المشغلات ولا الأجراء من النساء من أجل التوعية ديالهم بالحقوق ديالهم والمساعدة ديالهم.

بالإضافة إلى هاذ الأمر هذا، عندنا تعاون مع مكتب العمل الدولي حول مشروع تحت عنوان "تعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في القطاع الفلاحي بالمغرب"، فيه أيضا مجموعة ديال الإجراءات والورشات التحسيسية اللي دارت أيضا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثامن موضوعه: "إشكالية التشغيل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيد الوزير، السؤال ديالنا هو حول إشكاليات التشغيل، إذن بالنظر لعدد ديال الإجراءات والبرامج المعلنة من طرف الحكومة، نسألكم عن الإجراءات اللي غادي تقومو بها للتخفيف من عبء البطالة في صفوف الشباب بشكل عام وخاصة الشباب حاملي الشهادات؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هاذ الموضوع ديال التشغيل كما تنقول دائما هو أولوية وطنية، ماشي أولوية ديال وزارة الشغل فقط، ولكن أولوية وطنية وعندنا استراتيجية وطنية اللي سبق لي ذكرت وعندنا مخطط وطني وعندنا برنامج تنفيذي.

هاذ السلسلة ديال، وفيها إجراءات وأرقام واضحة محددة، أنا ممكن نقول لك أن إن شاء الله غادي نركزو خلال ما يستقبل على.. طبعاً بالإضافة إلى أن هاذ البرامج تنتشغل بشكل طبيعي وتحقق الأهداف والأرقام ديالها تباعا وبشكل متدرج، غادي نشتغلو مستقبلا إن شاء الله بشكل قوي على التشغيل الذاتي، التشغيل الذاتي لاعتبارات كثيرة أنا أو من بها.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

سمع مزيان الأرقام اللي كقول، ما قلتش 500.000 في القطاع الخاص، قلت 500.000 بين القطاع الخاص والعام، ها هي مكتوبة عندي 500.000 منصب شغل في القطاع العام والخاص، 341.756 في القطاع الخاص، قولها للناس باش يسمعوها، هكاك.

وهذا ماشي بدعة أنا جبتها، الناس المسجلين في (CNSS) الجدد هو هاذ الرقم، وما عرفتش أنا هاذ البدعة منين جات، هاذ الشي اللي كين، ممكن تكون آليات أخرى للإحتساب، ولكن اليوم...

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، السيد المستشار.

المستشار السيد رحال المكاوي:

تقولو شي حاجة غير حقيقية للمغاربة، أسمحلي.
علاش بغيتي نسمع لك مزيان؟ راك كنسمعني وكيسمعي..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، من فضلك.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

حيث الرقم اللي قلت ماشي هو هذاك اللي قلت أنت. أنا قلت سمعني مزيان وغنقول لك سمعني مزيان، لأن الرقم اللي قلت ماشي هو هذاك اللي قلت أنت.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، انتهى الوقت.

السؤال التاسع، موضوعه: "وضعية حراس الأمن لدى الشركات الخاصة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

زملائي الأعضاء،

كما تعلمون، السيد الوزير، أن هناك شركات الأمن الخاص تعمل على امتصاص نسبة مهمة من عطالة الشباب المغربي، حيث تعمل على

الوزير 500.000 فقط في القطاع الخاص، في سنتين، زائد 200.000 في القطاع العام، حتى وصلنو لشي 700.000 ولا آش ذاك الشي في عامين، يعني كين شي حاجة ماشي هي هذي.

وبالتالي تيطرح سؤال حول الجدوية ديال التعامل بالحكومة وديالكم مع هذا الموضوع ديال التشغيل، السيد الوزير، عاودو الأرقام ديالكم.

ثم هذه البدعة اللي جبنتو ديال غادي تعطيو أرقام ديال التشغيل باللي تسجل في (CNSS¹) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هذه ما عمرها كانت، أنك تتعرفو هذاك التسجيل كيكون فيه وخا قلتو ما كينش التسوية ديال الوضعية، كين اللي حاسبين فيه الناس اللي تسوت الوضعية ديالهم، ما كتحسبوش الناس اللي كيخرج (chômage) وما كيبقي مسجل في (CNSS) واحد الفترة، ما كتحسبوش واحد 8000 شركة سنويا اللي كتدير إفلاس هي 40.000 ما زال ما خرجت من (CNSS).

يعني خلقتو واحد البدعة جديدة ديال شحال من واحد تسجل في (CNSS) باش تقولو لنا هذا هو التشغيل، ما كتشوفوش شحال ديال فرص الشغل اللي ضاعت فاش تنشوف البرنامج ديالكم اللي كتتو أعلنت عليه الحكومة اللي تكلمت على مليون و200، فيه بعض القطاعات أساسية منين جابت ديك مليون و200 فيه التسريع الصناعي.

الصناعة العام الفابت فيه ناقص 26.000 ديال مناصب الشغل، فيه السياحة، فيه واحد المجموعة ديال الأمور غير معنية بها واحد المجموعة ديال القطاعات، وواحد المجموعة ديال الجهات بعدا، تكلمتو على البعد الجهوي، راه تمشيو للجهات بحال بني ملال - خنيفرة، سيرو لدمنات، أزيلال المناطق الجبلية كلها خنيفرة، بني ملال، وزيدو للشرق ما كينش حديث على التشغيل، الناس ما كينش شغل.

تكلمنا على الشباب وعلى حاملي الشهادات هاذ الشي واقع، في الواقع ما كينش هاذ الشي السيد الوزير، إذن ما تقاوش الله يخليكم تستعملو بعض الأرقام كتعطيوها، إذا تبعناكم فهاذ الشي راه صافي، في عامين ولا 3 سنين غادي نسالو هذيكم مليون 200 ألف ديال العاطلين اللي كينين في المغرب.

إذن التعامل يكون بواحد الجديدة أكثر مع المشكل، عرفناه مشكل معقد وكبير وخاص نمو في بلادنا هو باش يمكن نتغلبو على مشكلة ديال التشغيل، إذن نشغلو على ذيك المحاور اللي تكلمتو عليها اللي كتهم التأهيل ديال المواطنين وديال الشباب باش يلقاو شغل، لا بد ما ينعش بأن الحكومة خاصها تشتغل باش تطور النمو الاقتصادي، ولكن ما تعطيوناش أرقام غير واقعية السيد الوزير الله يخليك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

¹ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

يأخذ حتى الحد الأدنى للأجور، وكتعرف أشنو هو الثمن ديال الحد الأدنى للأجور، واسمع لي ميزان، عرفتي علاش؟ لأن هاذ الموضوع راه ما فيش السياسة، راه موضوع كيم جميع الشرائح المغربية، كياخذ أقل من 3000 درهم، وكتجي الشركة وكتديكلاري ب17 يوم، بالله عليك واش كايين شي (SMIG²) ولا كايين شي عامل كيخدم 17 يوم في الشهر وهو كيخدم 26 يوم، ولكن كتديكلاريه الشركة ب17 يوم.

إذن إلى الحكومة ما تكلفاتش بواحد المهمة أقل ما تقولو إنسانية لأن غير هاذ الموضوع إلى قدرتو تحلوه فيمكن نقول لكم أنكم حليتو نص المشاكل ديال المغرب، ضمنو لهذالك العامل ذاك المهزلة ديال ذاك الثمن ديال (SMIG)، 2800 ديال درهم، إما بقوانين يمكن لكم تجيبوها بالزجر لأن كل شركة ثبتت فيها خلل في إطار هذالك العامل اللي هو تيقبط 2800 درهم خصكم انتوما تحاولو تحلوه هاذ المشكل كحكومة.

أنا بكل صراحة حاولت نتكلم باش ما نخرجش على الموضوع نبقي في نفس الموضوع، هذي مهمتكم مهمة الحكومة باش يمكن لكم تضمنو لهذالك العامل هذيك الأجرة ديالو، وهاذ النوع ديال الشركات اللي مع الأسف تنلقاوم في الوزارات، تنلقاوم الوزارة اللي تتعاملو معهم، تنلقاوم في وزارة الصحة لأن هما اللي تيديرو الحراس ولكن مع الأسف ما تيتقشاوش (le SMIG) ما تيتقشاوش هذالك الحد الأدنى للأجور.

إلا قلتي لي بأنه كايين، إلى قلتي لي بأن كلشي تبتقلب هذالك تبتقاضى الحد الأدنى للأجور غادي نقول لك اسمح لي لأن كتدير لي هكا غادي نقول لك اسمح لي والله ما عارف المغاربة ولا عارف المغرب ولا عارف هاذ المشكل الحقيقي ديال هاذ القطاع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

من فضلك السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا قلت لك لا حيث ماشي في القطاعات الحكومية هاذ الشي اللي تهضر عليه، كايين في أماكن أخرى ماشي في القطاعات، كايين في أماكن أخرى راه قلتها لك من الأول، وفاش قلت لك تتعاون معكم الأمر فيه جزء منه تشريعي، جيب مقترح أنا تتعاون معك، لا هاذ الشي علاش لأن الوظيفة ديال التشريع ووظيفة ديال البرلمان، إلى جيبته أنا تتأكد لك أنا غادي تتعاملو معه إيجابا إلى كان شي تعديل داكشي، علاش قصدت زعما ماشي.

تشغيلهم في مختلف المهام كالحراسة والنظافة والاستقبال، إلا أن معظم هاذ الشركات لا تحترم مقتضيات مدونة الشغل مثل الحد الأدنى للأجور والتصريح لدى الصندوق الضمان الوطني الاجتماعي.

لنا، نساثلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات التي تتخذوها الحكومة من أجل احترام هذه الشركات لدفاتر التحملات المعمول بها وفق مقتضيات مدونة الشغل؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

هاذ الموضوع فعلا من بين الإشكالات اللي كايينة واللي كانت كينها قلت في سؤال سابق مشابه، أنه كان أولوية للتفتيش ديال الشغل خلال واحد مجموعة ديال السنوات، وفيه إشكالات، ما يمكنش نقول لك ما فيش، فيه إشكالات، فيه جزء منها مرتبط بما هو قانوني، المادة 190 وبعدها مدونة الشغل اللي كانت كتعتبر أن من بين المهن التي يمكن أن يؤديها اللي اعتبرتها منقطعة يؤدي الأجر العادي عن الساعات العادية على 12 ساعة من بينها الحراسة، لأن الحراسة عاجلها مدونة الشغل بمنطق، وهي اليوم في منطق آخر، لأن هذالك الحراس اللي كيوقف مثلا في شركة كبيرة ما عندوش فترات عمل منقطعة، في الحقيقة.

اليوم مع التطور اللي عرفو هاذ المجال، كان في البداية هذا صحيح ملي تدارت مدونة الشغل، وبالتالي أنا كتقول لك أن من بين المقتضيات اللي خص تبدل في مدونة الشغل هاذي ديال الموضوع ديال الحراس، احنا واعييين بهاذ الموضوع هذا، احنا ممكن نتعاونو معكم إلى كان شي مقترح ديال تعديل المادة 93-92-190 اللي تعلق بهاذ الأمر هذا، عندي واحد المجموعة ديال الأرقام ديال الزيارات سواء في سنة 2017-2018 التي تؤكد كلها الاهتمام الوطني بهاذ الفئة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

السيد الوزير،

أنا ملي كنسمع الجواب ديالكم فعلا كنستغرب، ملي كتقولو بأنكم أنتوما مستعدين تتعاونو معنا، هذه مسؤوليتكم، مسؤولية حكومة، يعني بكل صراحة هاذ الموضوع، وانتوما واعييين بهاذ المشاكل، ملي كتلقاوا العمال ما

² Salaire Minimum Interprofessionnel Garanti

على هذا الأساس، نسألكم السيدة الوزيرة المحترمة عن:
- ما هو تقييمكم للظروف المحيطة بتقديم المواطنين المغاربة طلبات الحصول على تأشيرة شنغن؟
- وعن ما هي الإجراءات المتخذة لمعالجة مختلف الإشكالات المتعلقة بهذا الموضوع؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة نزهة الوفي الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:
شكرا السيد المستشار المحترم أولا على طرحكم لهذا السؤال.

كما تعلمون أن الوزارة تضع في صلب الأولويات ديالها الدفاع عن حق المواطنين للتحرك، للحركة، للتنقل كبدأ وحق دستوري ضمن الشروط والضوابط القانونية المعمول بها في هذا المجال.

الوزارة أيضا تواكب وتتابع البطاء المسجل، كما ورد في سؤالكم، خاصة بعد الانتقال من إعطاء المواعيد بالهاتف إلى المواعيد المعطاة بواسطة المنصة الإلكترونية للشركات المتعاقدة مع السفارات والفتصليات الأوروبية بالمغرب، وفي هذا الإطار الوزارة تقوم بعدة مجهودات من أجل حل هاذ الإشكال هذا، أولا على مستوى اللقاءات الرسمية بين السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة القاطنين بالخارج والنظراء ديالهم، خاصة فيما يتعلق بالسيد وزير خارجية دولتي فرنسا وإسبانيا، على اعتبار أن أغلب التأشيرات هي تتجى من هاذ الدولتين.

ثم أن هاذ الموضوع تبتناقش وحاضر، والمغرب تيلح على التسريع ديال هاذ العملية وحل مجموعة من التعقيدات من خلال فرق العمل المشتركة في لجنة الهجرة المشتركة، خاصة بين الدولتين فرنسا وإسبانيا، واللجنتين المتخصصةين التابعين لها اللي عندها علاقة بالهجرة النظامية.

بالإضافة إلى ذلك، هاذ الموضوع حاضر والجانب المغربي وزيرا ووزارة ومدراء تيرحرو في دعوة الجانبين خاصة الفرنسي والإسباني لبذل كل الجهود من أجل تذليل هذه العقبات، خاصة فيما يتعلق بالتأشيرات ذات الأولوية اللي عندها علاقة بالأسباب المهنية والدراسية والصحية، بالإضافة إلى ذلك، باش يكون واحد الفصل في طلبات التأشيرة بين التأشيرات اللي من النوع "C" والتأشيرات من النوع "D" باش في التعامل يتعاملو بأسبقية مع التأشيرات اللي عندها استعجالية أيضا.

نؤكد لكم، السيد المستشار المحترم، وأيضا السادة والسيدات المستشارين، أن مصالح الوزارة غادي تبقى مستمرة في إبلاء هاذ الموضوع، الأهمية اللي تستحقها ضانا لحق المواطنين في هذا الحق المبدئي والدستوري، وبالمناسبة أيضا وجب أيضا التنويه بواحد التفاعل إيجابي

بالنسبة للحد الأدنى للأجر كان اتفاق ديال 25 أبريل فيه الزيادة ديال 10% على سنتين وهو اتفاق بين الحكومة وبين النقابات اللي توقع على كل حال انثوما تتعرفو على سنتين 5%، 5% وهذي مناسبة المرة الثانية اللي تيتزاد فيها 10%، 5%، 5%، في الحكومة السابقة تزداد 10% على سنتين وهاذ الحكومة أيضا تزداد 10% على سنتين في الحد الأدنى للأجر، وهذا مهم جدا ما يمكنش تيزيد، لأن فاش كندبر الحوار الاجتماعي راه تدبرو مع نقابات ديال الأجراء ومع نقابات ديال المشغلين، يجب أن تصل إلى حلول التي يمكن أن تخرج بهاذ جوج أو إلى توافقات للأطراف المعنية بالتفاوض، والأطراف المعنية بالتفاوض هما هذو، ما يمكنش للحكومة إلا أنها تكون إيجابية في التعامل مع هاذ الأمر هذا.

بالنسبة كما قلت لك جزء من المشكل تشريعي، وأنا واعي جدا بأن هاذ الموضوع ديال الحراسة فيه إشكال قلتو لك في الأول، لأن مدونة الشغل تعاملت معه بالمنطق ديال السنة فاش صدرت ما عملتتش معه بالمنطق ديال الآن احنا في حاجة اليوم، أنا نتقول لك احنا في حاجة إلى تعديل تشريعي الذي يمكن أن يضمن لهؤلاء الحقوق ديالهم بالكيفية اللي تساوي بيناتهم لأن ما يمكنش واحد يخدم 12 ساعة في اليوم ويتخلص بالأجر ديال 8 سوايع، كان في هذالك الوقت كان فترة ديال التقطع وفترة ديال جالس وديال الراحة، هذا المادة 193 من مدونة الشغل واضحة وبالتالي اليوم أنا نتظن أن الظروف والشروط اللي صدرت فيها مدونة الشغل ماشي هي ديال اليوم خصنا نتعاونو جميع كتقابات ديال العمال وكتقابات ديال المشغلين أننا هاذ الناس أنهم ياخذو حقهم أيضا، احنا مستعدين.

وبالمناسبة غادي نفتحو الورش ديال مدونة الشغل عما قريب بتعاون مع الإخوان في النقابات والإخوان في النقابة ديال المشغلين.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة.

وننتقل إلى السؤال الموجه لوزارة الشؤون الخارجية وموضوعه: "معاناة المواطنين المغاربة من تعقيدات طلب التأشيرة للولوج لمجال شنغن".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعرف طلبات الحصول على تأشيرة الولوج لمجال شنغن تعقيدات وتجاوزات وإكراهات متعددة، تمس كرامة المواطن المغربي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد حميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بالرغم من إقرار دستور 2011 كل الضمانات القاضية بإشراك مغاربة العالم في مختلف المؤسسات الوطنية، هناك برنامج حكومي اللي التزمت، هناك التزام صريح وواضح بأن غادي تفعل هذه المقتضيات ديال الدستور، ولكن للأسف لاحظنا بأن هذه الالتزامات بقيت حبرا على ورق. لذلك نسألكم السيدة الوزيرة: أين وصلت هذه الالتزامات؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، جوابا على سؤالكم أؤكد لكم السيد المستشار المحترم إرادة الحكومة الراضية في أن يشمل إشراك مغاربة العالم في المؤسسات الوطنية الأولوية في البرنامج الحكومي كما تعلمون.

وتزيلا وتفصيلا لأحكام الفصل 18 كما تعلمون، كما كذلك صادقتم في هذه المؤسسة الموقرة البرلمان أن أغلب النصوص ذات الصلة بالقوانين التنظيمية لتمثيلية مغاربة العالم في المؤسسات الوطنية، هيآت الحكامة والمؤسسات الاستشارية كان فيها نص صريح على تمثيلية المغاربة المقيمين بالخارج في هذه المؤسسات، أذكر هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، بالإضافة إلى التمثيلية المؤسساتية للمؤسسات التي كتمثل وتشغل على تدبير مغاربة العالم تم تمثيلتهم في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وأيضا في المجلس الأعلى للتربية والتكوين. أنا أتحدث على قوانين أتم صادقتم عليها، وبالتالي حبر على ورق يجب أن يراجع في هذا الإطار.

ثم كيبقى أن الحكومة تظل معبأة من أجل مواصلة وملاءمة مختلف النصوص القانونية المنظمة للمؤسسات والهيآت الاستشارية التي لم تجدد بعد في إطار الالتزام الحكومي بإشراك مغاربة العالم في المؤسسات الوطنية وهيآت الحكامة، والمؤسسات الاستشارية لأن احنا عندنا قناعة أن في ذلك قيمة مضافة كبرى لبلدنا.

وسريع مع كل المتدخلين من السلطات النظراء ديالنا في الدول اللي عندها علاقة بهذا الإشكال، خاصة فرنسا وإسبانيا من أجل البت في هاذ التوصيات، في هاذ الملاحظات والطلبات اللي آتتها وزارة الخارجية الاهتمام الكبير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

وفي إطار التفاعل مع جوابكم حول موضوع يكتسي أهمية بالغة لدى المواطن المغربي، نود في الفريق الحركي تسجيل بعض الملاحظات وبعض الاقتراحات:

أولا، نسجل بأسف شديد معاناة المواطنين المغاربة من الظروف السيئة المحيطة بتقديم طلبات الحصول على تأشيرة شنغن، فالحصول على موعد يتطلب أشهر عديدة، بل يتعدى ذلك أحيانا، فمثلا في الفترة الحالية، يتعدى الحصول على موعد لطلب التأشيرة لدى المصالح القنصلية الفرنسية والإسبانية، مما يعطل مصالح المواطنين المغاربة من رجال أعمال والمرضى، الطلبة، والموظفون أو الذين يرغبون أيضا في قضاء عطلة في دول الاتحاد الأوروبي.

ثانيا، نسجل أيضا السيدة الوزيرة، ارتفاع تكاليف تأشيرة شنغن وغير القابلة للاسترداد في حالة رفض منحها، هذه الرسوم للأسف ستعرف ارتفاعا ابتداء من هذا الشهر بنسبة 33% أي من 60 أورو ل 80 أورو، دون احتساب رسوم خدمات مراكز طلب التأشيرات، حسب ما جاء في بيان صادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي مؤخرا.

نعتبر في الفريق الحركي أن معالجة إشكالية الهجرة غير الشرعية تبدأ من تبسيط إجراءات الحصول على تأشيرات شنغن، وأن تعقيدها هو المدخل الأساسي للتفكير في الولوج للاتحاد الأوروبي عن طريق الهجرة غير الشرعية، لذلك نلح على ضرورة تدخل الحكومة لدى وزارة الخارجية في دول فضاء شنغن لمعالجة هذه الإشكالية.

كما نعتبر أيضا أن البوابة الرئيسية لمعالجة إشكالية تعذر الحصول على موعد لطلب التأشيرة هي محاربة الوساطة والسلمرة التي أصبحت متفشية في الآونة الأخيرة.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

نواصل دائما مع السؤال الموجه للسيدة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، وموضوعه: "إشراك مغاربة العالم في المؤسسات الوطنية".

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد حميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

فعلا، تكلمت عن الفصل 18 من الدستور، وقلتم بأن هناك إرادة قوية بكل صراحة أين تمكن هذه الإرادة؟ دستور 2011 تسع سنين اللي دازت عليه، اللي كبر راه دخل للشيخوخة واللي شاب، واللي خلق راه عندو 9 سنين، بالله عليك واحد الحاجة واش كنضحكو على راسنا بعدا كؤسسة تشريعية كتقولو وكرجعو لنا لمشاريع قوانين اللي كنجيو، كتربطوها بالنصوص التنظيمية، معناه سيرها أنت تما حتى تكون نصوص تنظيمية، مع العلم هناك خطاب، خطب، ماشي غير خطبة واحدة ديال صاحب الجلالة اللي كمشي في هذا التوجه ديال التشجيع ديال مغاربة العالم، أن هناك كفاءات إلى غير ذلك، وانتوما في الوزارة قتم بواحد الإعداد ديال الإستراتيجية المندجة اللي فيها تقريبا شي 14 محور، فيها تنوع العرض الثقافي، فيها النهوض بالعرض التربوي إلى غير ذلك من هاد 14 ديال المحاور، إلى ذلك الحين لم نلمس بكل صراحة لأن هاد مغاربة العالم اللي كنا نلاحظو مؤخرا استغلال من طرف بعض الأحزاب اللي كتنقوم بجولات هنا وهناك، الخطابات المزيفة وكذا لاستغلال هاد الناس هادو، واش انتخبوا أولا سياسيا، ولكن هاد الناس بغينا باش نشركوهم اللي عندهم الحق ديالهم في الدستور اللي منح لهم بأن هذا الحق هذا كنعطيوه لهم.

تسع سنين، السيدة الوزيرة، تسع سنين اللي فاتت واش باقي عاد غادي يزيدو يصبرو باش بأن هاد الناس هادو، تسع سنين راه كانوا غادي يعطيو الكثير ثم الكثير، لأن بكل صراحة دبا رجعت حتى الكفاءات اللي عندنا هنا في البلاد كنسافر، كنتغادر التراب الوطني، هناك واحد العدد ديال المهندسين اللي كنتذاكرو عليهم مؤخرا هاد الشي اللي كنتقراو في الصحف واحد العدد ديال الكفاءات ديال المغاربة بدات كتهاجر، ما بالك

بأن غنشجعو هاد الناس الآخرين وكنقولو بأن هناك إرادة، إرادة إلى متى؟ وباقي عام على الانتخابات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

أنا بحكم الوظيفة التشريعية ديالك أنا بغيت غير نقرا عليك بأن هاد الشي راه في هذه الولاية، القانون التنظيمي ديال هيئة المناصفة ومكافحة أشكال التمييز تمت المصادقة عليه في 21 شتنبر 2017، المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة أيضا 20 يوليوز 2016، المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي 2 يناير 2018.

يكفي أن تراجع القوانين التنظيمية التي مرت بقبة البرلمان، وبالتالي لم أتكلم على، أتكلم على قوانين تنظيمية نزلت وهاد الشي الحمد لله مكسب لبلادنا كاملين نزلت مقتضيات دستورية تؤطر عملنا حكومة ومعارضة ومؤسسات تشريعية ومؤسسات تنفيذية، بالتالي هذا مكتسب.

ما تفضلتم به وفي إطار حقكم التشريعي ممكن أن تمارسوه إذا كان، ونحن مستعدون للنقاش للحوار لأن هذا الحمد واحد المكسب أن نقاش كذلك توسيعه، ونحن لنا كل الإرادة الراجعة لأن عندنا قناعة أن إشراك وإعطاء هامش كبير لمغاربة العالم فيه ربح للوطن ورجح كذلك تفاعلا مع واحد الإرادة ديالهم للمساهمة في الأوراش التنموية.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها.

شكرا لمساهمتم جميعا.

رفعت الجلسة.